

# الـ 1000 ليرة السورية نحو مزيد من الأعباء



# المنتدى الاقتصادي السوري

المنتدى الاقتصادي السوري هو مؤسسة فكرية بحثية ابتكارية يُكرّس عمله لبناء وطن حُرٍّ، تعدّدي ومُستقل يعتمد على اقتصاد قوي يهدف إلى ضمان تحقيق حياة حُرّة وكرامة للسوريين كافةً.

سوف نعمل في هذه المؤسسة لتكون مصدر للمعلومات لجميع المسائل المتعلقة بالاقتصاد السوري، وسوف ننشر أبحاثاً اقتصادية وتقارير علمية.

كذلك سوف يقوم المنتدى الاقتصادي السوري بما هو أبعد من كونه مؤسسة فكرية بحثية تقليدية، إذ سوف نهتم بالقطاع الخاص ليقوم بدوره في إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في "سوريا المستقبل".

ومن أجل ذلك سوف يُعد المنتدى ويُطوّر مقترحات للسياسات الضرورية للتحوّل لاقتصاد السوق الحرّ الذي يدعم توفير الفرص المُتساوية لجميع السوريين وتحقيق الرفاهية والازدهار.



جميع الحقوق محفوظة © المنتدى الاقتصادي السوري ٢٠١٥،

المنتدى الاقتصادي السوري هو منظمة غير حكومية، وغير ربحية، والآراء والبيانات الموجودة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر العاملين في المنتدى أو أي من أعضاء مجلس إدارته.

للحصول على نسخة إلكترونية من الدراسة، يرجى تنزيلها من موقع المنتدى الاقتصادي السوري على الانترنت [www.syrianef.org](http://www.syrianef.org)

وللحصول على نسخة مطبوعة من الدراسة يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: [info@syrianef.org](mailto:info@syrianef.org)

## الملخص

قام نظام بشار بطباعة نقود من فئة الألف ليرة السورية بتاريخ 1 تموز 2015 بدون غطاء من النقد الأجنبي والعملات الصعبة بهدف توفير السيولة اللازمة لسد عجز الموازنة العامة في تلبية متطلبات الموالين له من الشبيحة والعاملين في مناطق سيطرته، مما سيؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية بصورة كبيرة إلى أدنى مستوياته، وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقه، وارتفاع نسبة التضخم بدرجة عالية، وانهيار الاقتصاد. هدفنا من هذا البحث توضيح آليات طباعة النقود، وعرض الآثار السلبية لطباعة النقود بدون تغطية، وتقديم سيناريوهات التعامل مع هذه النقود المطبوعة بدون تغطية.

توصلنا إلى أن نظام بشار لجأ إلى ما يسمى "التمويل بالعجز" أي إصدار كميات نقدية جديدة من

فئة الـ 1000 ل.س بهدف توفير السيولة اللازمة لسد عجز الموازنة، وخاصة دفع رواتب الموالين له من الشبيحة والعاملين في مناطق سيطرته وشراء الولاءات. وسيؤدي هذا رفع نسبة التضخم والتخليق بشكل كبير للأسعار، وانهيار قيمة الليرة السورية إلى أدنى مستوياتها، ويعد هذا سبباً رئيسياً لانهيار اقتصادي في سورية. وخاصة عندما فقد الشعب السوري ثقته بالعملة السورية نتيجة الإفراط في إصدار النقود الجديدة من فئة الـ 500 ل.س وحالياً الـ 1000 ل.س بدون رصيد، وبدؤوا بالتخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية، مما يؤدي إلى مزيد من انهيار قيمتها.

يوصي المنتدى الاقتصادي السوري في هذه الدراسة إدارة البنك المركزي بوقف طرح الفئة النقدية الجديدة فئة الـ 1000 وسحبها من السوق أو السعي باستيعابها بزيادة الإنتاجية في السوق، لتخفيف آثارها السلبية على الاقتصاد السوري بشكل عام. وينصح المودعين في المصارف السورية سحب ودائعهم للمحافظة على ما بقي من قيمتها، قبل تأكلها بشكل كامل. ويوصي الشعب السوري عدم قبول التعامل بالفئة الجديدة الـ 1000 ل.س، وعدم الاحتفاظ بها، وتخزين مدخراتهم بالذهب أو بعملات أكثر استقراراً منها لتخفيف خسائرهم الناتجة عن التدهور الكبير في قيمتها.



## مقدمة

يتم طباعة النقود وفقاً للمخزون الاحتياطي للدولة من الذهب والنقد الأجنبي في المصارف الدولية بما يعادل قيمة النقود المطبوع، وفي حال طبعت كمية كبيرة من العملات دون رصيد كاف انهارت العملة وضعت قيمتها الشرائية، وهو ما يسمى في علم الاقتصاد بالتضخم النقدي، أي الإفراط في إصدار العملة النقدية وهو يشكل سبباً رئيسياً لانهيار الاقتصاد في أي بلد.

## مشكلة البحث

قام نظام بشار بطباعة نقود بدون غطاء من النقد الأجنبي والعملات الصعبة بهدف توفير السيولة اللازمة لسد عجز الموازنة العامة لتلبية متطلبات الموالين له من الشبيحة والعاملين في مناطق سيطرته، مما سيؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية بصورة كبيرة إلى أدنى مستوياته، وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقه، وارتفاع نسبة التضخم بدرجة عالية، وانهيار الاقتصاد السوري.

## هدف البحث

توضيح آليات طباعة النقود، وعرض الآثار السلبية لطباعة النقود بدون تغطية، وتقديم سيناريوهات التعامل مع هذه النقود المطبوعة بدون تغطية.

## متى تلجأ الدول لطباعة النقود؟

إن طباعة النقود ترتبط بعدة معايير وضوابط، فقديمًا كان الذهب والعملات الأجنبية يتم استخدامها كغطاء لطبع النقود، ثم أصبحت أذون وسندات الحكومة غطاء لعمليات الطبع، والآن أصبحت عمليات طبع النقود مرتبطة بشكل الأداء الاقتصادي، حجم الإنتاج من السلع والخدمات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، موضحاً أن الحكومة تدرس احتياج السوق من السيولة لتسهيل النشاط الاقتصادي وعلى أساسها تتم عمليات طبع النقود اللازمة، ولا تستطيع الحكومة طباعة أوراق نقدية زائدة على الحد، لأن متخذ قرار الطبع تكون لديه آليات محددة تعتمد على الأسعار في السوق ومستويات التشغيل والسيولة المطلوب توفيرها، وبذلك لا يمكن طباعة نقود زائدة على الحد، حتى لا ترتفع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في السوق. من وجهة نظر اقتصادية تلجأ الدول لطرح فئات جديدة من العملة النقدية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: إن الدول تلجأ دورياً إلى طباعة العملة، وهذا قول حق في سياق النمو والتطور الاقتصادي ذلك أنه يفترض أن تتوازن الكتلة النقدية من جهة مع كمية الإنتاج من جهة أخرى. لكن حجم الكتلة النقدية المطروح في أي سوق من أسواق الدول ينبغي أن يأتي كارتفاع للإنتاج السلعي والمادي الموجود في سوق هذه الدولة، وبشكل طبيعي فإنه مع تطور إنتاج الدول يجب أن يتزايد حجم العملة المناسبة لتغطية التطور في الإنتاج المادي العيني والنقدي، وهذا هو السياق الطبيعي لإنتاج العملة من وجهة نظر اقتصادية.

**الحالة الثانية:** هي تقنية مجتة، بمعنى أن ما يحدث هي عملية استبدال العملة المهترئة بعملة أخرى تحل محلها. اذلا معنى من وجهة نظر اقتصادية ونقدية لهذا التغيير على الإطلاق أي إنه لن يترتب على هذا الإجراء أي معطيات نقدية أو مالية أو على الصعيد المركزي.

**الحالة الثالثة:** تسمى التسهيل الكمي وهو المصطلح لما يسمى ”التمويل بالعجز أي إصدار كميات نقدية إضافية من أجل تغطية النفقات العامة للدولة حيث لا يتوافر للدولة إيرادات ومصادر كافية تقوم بطباعة العملة من أجل تمويل نفقاتها. هذه الحالة هي الوجه الأكثر إثارة للخوف، أي إن هذه الطباعة إذا كانت من أجل التمويل بالعجز وليس استبدال عملة بعملة أخرى، فسيكون لدينا كتلة كبيرة من النقد سوف تطارد حجماً محدوداً من السلع والخدمات ما سيؤدي مباشرة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أي أنه يمكن علينا انتظار موجة تضخمية على شكل ارتفاعات في الأسعار.

## مخاطر طباعة النقود بدون تغطية

يحذر خبراء المال البنك المركزي من طباعة نقود دون تغطية بهدف توفير السيولة اللازمة لسد عجز الموازنة العامة لأن ذلك سيؤدي إلى نتيجة أساسية واحدة، هي: ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار، حيث يزيد المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات هذه هي النتيجة الأساسية. ويوجد آثار سلبية أخرى على الاقتصاد ككل قد تؤدي إلى انهيار العملة بالكلية ومن ثم انهيار الاقتصاد ككل، وذلك عندما يفقد الناس ثقتهم في العملة، يقومون بالتخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية، مما يؤدي إلى مزيد من انخفاض قيمتها، والذي يؤدي في النهاية إلى انهيار قيمتها ومن ثم الانهيار الاقتصادي.

## متى يلجأ البنك المركزي لطباعة نقود بدون تغطية؟

أحياناً يتم اللجوء إلى طباعة المزيد من النقود كأحد أدوات السياسة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد والحث على زيادة الإنتاج، وذلك فقط عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو وليس في حالة ركود، فتكون النقود بمثابة دماء جديدة تضخ في شرايين الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى انتعاشه، وانخفاض الأسعار، ومن ثم إقبال أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في هذا البلد لرخص أسعاره، فيزيد الإنتاج تبعاً لذلك، وبزيادة الإنتاج يزيد المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى. ومن هنا فإن الغطاء للعملة لا يعني بالضرورة غطاء من المعادن النفيسة فقط كما كان متبع في الماضي، ولكن يعني أيضاً غطاء من زيادة الإنتاج.

أكد وزير الاقتصاد السابق الدكتور نضال شعار في صفحته على الفيس بوك أنه في عام 2011 وافقت الوزارة على طباعة النقود في روسيا الاتحادية، وكان الهدف تعزيز النقد المطبوع والذي كان لا يتجاوز الـ٦٥٠ مليار ليرة سورية (13 مليار دولار)، وكان ذلك مفيداً لعملية النمو الاقتصادي في البلد، وبالتالي كان لا بد من زيادة الكتلة النقدية لاستيعاب النمو "المتوقع حينها"، وتجنب الدخول في موضوع ازدياد قيمة معدل التبادل بين العملة السورية والعملات الأجنبية، وتسبب الأذى في قيم التصدير.

## مبررات نظام الأسد لطباعة نقود بدون تغطية

أوضح حاكم المصرف المركزي السوري الدكتور أديب ميالة بأن ما يحدث من طرح فئات نقدية جديد من فئة 500 ل.س أو 1000 ل.س هو عملية تحسين مستمر لمميزات الأوراق النقدية المطروحة للتداول، بما يعكس المظهر الحضاري والتاريخي لسورية، ويساهم في الحفاظ على سلامة الأوراق النقدية وحمايتها من التعرض للتلف، وقد راعى المصرف في الإصدارات الجديدة وجود مزايا أمنية متعددة وحديثة في الأوراق النقدية. وصرح ميالة ان الأوراق النقدية المطروحة هي عملية استبدال وإحلال لفئات موجودة بفئات أخرى، أي أخذ كتلة نقدية معينة وسحبها من التداول ووضع كتلة أخرى محلها، فلن يكون هناك أي تأثير تضخمي أو تأثير على التوازن القائم وفق المعادلة الكمية في النقود، موضحاً أن قيمة التالف المسحوب من التداول تجاوزت 75 مليار ليرة بينما قيمة المطروح من فئة الـ1000 ل.س جديدة في المرحلة الأولى يقدر بنحو 10 مليار ل.س.

كما كشف ميالة حاكم مصرف سورية المركزي صرح بأن العملة الجديدة تمت طباعتها في روسيا، وفيها كل المزايا الموجودة في العملة الروسية، وهذه الميزات لأول مرة تندرج في العملة السورية، وأوضح أن إصدار طبعات جديدة من العملات السورية، بدأت من فئة 50، 100، 200 وتنتهي بـ500، مشيراً إلى أنه بعد إصدار فئة 500 ليرة سيتم إصدار فئة 1000 ليرة. وختم ميالة أن المصرف المركزي يستمر بالدفاع عن الليرة السورية واستقرارها، واتخاذ كل ما يكفل تلبية احتياجات السوق من أوراق نقدية من مختلف الفئات، على الرغم من الحرب الشرسة التي تشن ضد سورية واقتصادها وليرتها، وما قيام مصرف سورية المركزي بطباعة وشحن وإصدار الأوراق الجديدة من فئة الـ1000 ل.س إلا تأكيد على قوة وصمود الاقتصاد السوري وقدرته على مواجهة كافة التحديات والصعوبات والعقبات التي وضعت عائقاً في وجهه وعلى رأسها العقوبات الأوروبية والأمريكية التي حظرت طباعة العملة السورية وشحنها.

## ما هي الآثار المترتبة على طباعة الفئات الجديد من النقود في سورية؟

إن الإدارة السيئة للبنك المركزي السوري عند نظام الأسد الذي قام بطباعة نقود جديدة من فئة الـ1000 ل.س أوصلت العملة السورية إلى هذه الحالة المتردية في ظل الارتفاع المستمر للعملات الأجنبيةة مقابل الليرة السورية، وإن وجه الخطورة في الموضوع يأتي في سياق ضخ كتلة نقدية جديدة دون وجود كتلة مقابلة لها من السلع والخدمات في السوق، وسيؤدي إلى حدوث موجة تضخمية على شكل ارتفاعات في الأسعار.

إن اتجاه البنك المركزي السوري إلى طباعة النقود بدون غطاء ينذر بكارثة اقتصادية تهدد سورية في الفترة المقبلة، وتقود إلى انهيار الاقتصاد السوري نتيجة لقلة الإنتاج خلال الثورة وما صاحبها من اضطرابات أمنية واقتصادية وإيجاد سيولة نقدية لا تقابلها زيادة في السلع خصوصاً الاستهلاكية، لأنه يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية بصورة كبيرة، وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم بدرجة عالية، فضلاً عن انهيار قيمة الليرة السورية الذي سيهوي إلى أدنى مستوياته. إن طبع العملة في الأوضاع الطبيعية ليس مشكلة، وخاصة إذا كانت بهدف استبدال العملة التالفة، ولكن طباعة العملة في الوضع السوري الحالي يزيد مأساة السوريين ، خاصة مع انعدام الثقة بالاقتصاد السوري، وعدم وجود احتياطات بالعملة

الأجنبية، واستنزاف الموارد الطبيعية لها، حيث توقف الانتاج والاستيراد والتصدير، ولا يتوفر لدى نظام بشار إيرادات ومصادر كافية نتيجة العقوبات الاقتصادية العالمية إضافة لسيطرة داعش وقوات الحماية الكردية على موارد النفط في البلاد، فلجأ إلى عملية التمويل بالعجز، أي إصدار كميات نقدية إضافية من أجل تغطية النفقات العامة للدولة.

## النتائج

فيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة:

- لجأ نظام بشار لما يسمى "التمويل بالعجز" أي إصدار كميات نقدية جديدة من فئة الـ1000 ل.س بهدف توفير السيولة اللازمة لسد عجز الموازنة، وخاصة دفع رواتب المواليين له من الشبيحة والعاملين في مناطق سيطرته وشراء الولاءات.
- إن الإصدار النقدي الجديد من فئة الـ1000 ل.س سيزيد في رفع نسبة التضخم والتحريك بشكل كبير للأسعار.
- إصدار فئة الـ1000 ل.س من النقود بدون تغطية سيزيد في انهيارات قيمة الليرة السورية إلى أدنى مستوياتها، وانخفاض قيمتها الشرائية، وهو ما سيؤدي إلى تآكل ودائع العملاء في المصارف السورية.
- إن الإفراط في إصدار النقود الجديدة من فئة الـ500 ل.س وحالياً الـ1000 ل.س يعد سبباً رئيسياً للانهايار الاقتصادي في سورية.
- فقد الشعب السوري ثقته بالعملة السورية نتيجة الإفراط في إصدار النقود الجديدة من فئة الـ500 ل.س وحالياً الـ1000 ل.س بدون رصيد، وبدؤا بالتخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية، مما يؤدي إلى مزيد من انهيار قيمتها.

## التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يوصي المنتدى الاقتصادي السوري بما يلي:

- ننصح إدارة البنك المركزي بوقف طرح الفئة النقدية الجديدة فئة الـ1000 وسحبها من السوق، لتخفيف من آثارها السلبية على الاقتصاد السوري بشكل عام.
- ننصح المودعين في المصارف السورية سحب ودائعهم للمحافظة على ما بقي من قيمتها، قبل تأكلها بشكل كامل.
- ننصح الشعب السوري عدم قبول التعامل بالفئة الجديدة الـ1000 ل.س، وعدم الاحتفاظ بها، وتخزين مدخراتهم بالذهب أو بعملات أكثر استقراراً منها لتخفيف خسائرهم الناتجة عن التدهور الكبير في قيمتها.
- ننصح المواطنين السوريين الذين مازالوا يقبضون رواتبهم من نظام الأسد أن يقوموا بصرف مرتباتهم في مناطق سيطرة الأسد وتحويلها إلى سلع وحاجيات أساسية لنقلها إلى مناطقهم.
- ننصح الشعب السوري في المناطق المحررة عدم التعامل بالفئات النقدية الجديدة من فئة الـ500 ل.س وفئة الـ1000 ل.س لأنها أوراق ليست ذات قيمة ولا يمكن الاحتفاظ بها.
- القيام بحملة إعلامية كبيرة في المناطق المحررة تدعو إلى وقف التعامل بالفئات النقدية الجديدة خاصة وبالليرة السورية عموماً، للتدهور المستمر في قيمتها، والتعامل بعملة أكثر استقراراً للمحافظة على قيمة ممتلكاتهم.

## المراجع

- سامر حلاس، -2015/06/30 فئة الـ1000 ليرة الجديدة، البعث، العدد 15347، دمشق.
- ريتا قاجو، -2015/7/1 الـ1000 ليرة الجديدة في الصرافات، مؤتمر صحفي، باسم "حضارة وانفتاح وتطور"، دمشق.

[www.syrianef.org](http://www.syrianef.org)

غازي عنتاب - تركيا

هاتف: +903423236169

البريد الالكتروني: [info@syrianef.org](mailto:info@syrianef.org)